«البيان الاقتصادي» يستطلع آراء المسؤولين والمستثمرين في قرارات مجلس الوزراء

توحيد إجراءات الاستثمار الأجنبي بين إمارات الدولة

■ لجنة تحدد القطاعات الواعدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية

■ إدارة الاستثمار في «الاقتصاد» تتولى مهام أمانة اللجنة

■ أبوظبي- عبدالحي محمد

كشف عبدالله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، أن لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر برئاسة معالي وزير الاقتصاد التي شكلها مجلس الوزراء أول من أمس، ستتولى مهمة تذليل كل الصعوبات التي قد يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنسيق بين كل الجهات والمؤسسات الاتحادية والمحلية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وقال في تصريحات خاصة لـ«البيان الاقتصادي» إن إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر بوزارة الاقتصاد ستقوم بعمل الأمانة العامة للجنة الجديدة، مشيراً إلى أن اللجنة ستعمل على توحيد الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف إمارات الدولة ووضعها في لوائح جديدة بطريقة ميسرة وسهلة للمستثمر الأجنبي. كما ستعمل على توفير كل البيانات والأدلة والفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمر الأجنبي بالتنسيق مع الجهات المعنية كافة.

ونوه بأن اللجنة ستركز عملها خلال الفترة المقبلة على تحديد القطاعات الواعدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، مشيراً إلى أن هذه القطاعات سيتم تحديدها وفقاً لمعايير محددة، منها أن يكون عائدها إيجابياً على اقتصاد الإمارات، وأن تكون الأكثر قدرة على جذب استثمارات أجنبية نوعية، إضافة إلى كونها قطاعات تجتذب الخبرات الأجنبية وتتيح فرص العمل والنمو، وتؤكد استمرارية الإمارات في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتركز على الإبداع والابتكار والتميز في عملها.

وشدد على أن اللجنة سيكون لها هدف رئيس يتمثل في رفع مكانة الدولة وتنافسيتها عالمياً وكذلك تنافسية قطاعاتها الاقتصادية وزيادة الرقم المستهدف لجذب الاستثمارات الأجنبية بحيث يزيد عن الرقم الذي تم تسجيله العام الماضي وبلغ ١١ مليار دولار.

وأشار إلى أن القطاع الاقتصادي الخاص بالمواطنين بلغ درجة من النضج تتيح رفع نسبة التملك الأجنبي لأكثر من ٤٩٪، مؤكداً أن زيادة هذه النسبة ستجعل المستثمر المواطن مسهماً فعلياً وقوياً في العملية التنموية الاقتصادية. وبالتالي يكون مستثمراً مباشراً سواء بالشراكة مع المستثمر الأجنبي أو بالاستثمار المنفرد للمواطن.

وأعرب عن أمله أن يكون للجنة الاستثمار الأجنبي دور كبير في جذب المزيد من الاستثمارات، إضافة إلى تحسين بيئة الاستثمار بحيث تكون بيئة أكثر جاذبية. وقال: «لسنا نهدف إعطاء دفعة قوية للاستثمارات الأجنبية ليس على صعيد حجم الاستثمارات، بل نوعيتها بما يتناسب مع ضخامة اقتصادنا الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد عربي وأكبر اقتصاد في المنطقة جذباً للاستثمارات الأجنبية».

إدراجات الوكالات.. دماء جديدة في شرايين أسواق المال

■ أبوظبي- رامي سميح

رحب خبراء ومحللون ماليون، بتعديلات قانون الوكالات التجارية، بما يسمح بتحولها إلى شركات مساهمة، لتكون بمثابة قوة داعمة لتعزيز النشاط في سوق الأسهم، ومنح تعاملاته العمق المطلوب، إضافة إلى المساهمة في لعب دور مهم، لمساندة جهود تلك الوكالات، لتحقيق النمو المستدام عبر الاستفادة من المزايا التي يوفرها الإدراج في سوق المال. وقال الخبراء والمحللون، الذين استطلعت «البيان الاقتصادي» آراءهم، إن الهدف من القرار هو تعزيز المشاريع الوطنية، وضمان استمرارها لأجيال قادمة، كما يسهم القرار في إدراج المزيد من الشركات بأسواق المال في الدولة، ما يعطي مزيداً من العمق للأسواق، وينوع القطاعات، ويجذب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية.

ويؤكد المسؤولين عن أسواق المال في الدولة، أن هناك العديد من الشركات تقدمت بطلبات لطرح أسهمها، والتحول إلى مساهمة عامة، لكنها تتحين الوقت المناسب مع تحسن أوضاع الأسواق، وارتفاع مستويات السيولة واستقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية. وشدد الخبراء والمحللون على أن أسواق المال المحلية، ستسهم بشكل كبير في تعزيز مكانة أسواق الإمارات، لا سيما مع طرح شركات عريقة، تم تأسيسها منذ سنوات. وأضاف أن الطروحات الجديدة، تسهم بشكل عام في تنويع القطاعات في الأسواق، وعدم التركيز على قطاعات بعينها، كما يحدث حالياً، مع توجه المستثمرين بشكل رئيس نحو قطاعي العقارات والبنوك، وبالتالي، يكون هناك مزيد من الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين. وتوقع قاقيش أن تسهم هذه الخطوة في مزيد من الازدهار والنمو للوكالات التجارية، لا سيما أن الإدراج يفتح المجال أمام الشركات لزيادة رأس المال أو الذهاب إلى سوق السندات للحصول على تمويلات إضافية، بما يساعد الشركات على توسيع وزيادة استثماراتها.

■ إياد البريقي

■ طارق قاقيش

■ إيهاب رشاد

■ عصام قصابية

توقيت مناسب

قال عصام قصابية محلل مالي أول لدى «مينا كورب» للخدمات المالية، إن قرار تحول الوكالات التجارية لمساهمة عامة جيد، ويأتي في وقت مناسب، تحتاج فيه الأسواق إلى قطاعات جديدة، وكذلك سيولة إضافية، لا سيما في ظل انخفاضها بشكل ملحوظ خلال الأشهر الماضية. وأضاف قصابية أن أسواق المال توفر العديد من المزايا للشركات الساعية إلى تنفيذ استراتيجيات النمو وتحقيق الاستدامة، مشيراً إلى الإدراك المتزايد في أوساط المجموعات الخاصة والعائلية، لأهمية المضي قدماً في طريق التحول إلى شركات مساهمة عامة، والإدراج في السوق.

تعزيز السيولة

قال إياد البريقي المدير العام لشركة «الأنصاري» للخدمات المالية، إن فتح باب الوكالات التجارية للتحول إلى شركات مساهمة، جاء في وقت مناسب، يحتاج فيه السوق إلى مزيد من الشركات، بهدف زيادة الخيارات المتاحة أمام المستثمرين، إلى جانب تعزيز السيولة. وأضاف البريقي أن القرار يشجع ويدعم المشاريع المحلية الوطنية، ويعزز النمو الاقتصادي، بما يعود بالمنفعة على كافة الأطراف، بما فيها مُلاك الوكالات وأيضاً المساهمين، إضافة إلى أسواق المال في الدولة. وأوضح أن أصحاب الوكالات التجارية، سيستفيدون من التحول إلى مساهمة عامة، عبر استخدام سيولة الإدراج في التوسع ورفع رأس المال، فيما ستكون المنفعة للمساهمين والمتعاملين في التنوع في الاستثمار في قطاعات جديدة، لم تكن موجودة مسبقاً، وهو ما يعطي الأسواق مزيداً من الزخم والعمق. ولفت إلى أن إدراج الوكالات التجارية في الأسواق المالية، سيسهم في إضافة قطاعات جديدة، وزيادة عدد الشركات المدرجة، الأمر سيسهم في ضخ سيولة إضافية.

قال إيهاب رشاد، الرئيس التنفيذي لشركة «الصفوة مباشر» للخدمات المالية، إن طرح أسهم الشركات العائلية أو الوكالات التجارية في الأسواق المالية، يساعدها على تعزيز وجودها ودعم متانتها المالية والتشغيلية، وتفعيل دورها لبناء اقتصاد أكثر قدرة على مواجهة التحديات. وأوضح أن بدء الشركات العائلية في التحول لمساهمة عامة، يحتاج إلى وقت، لكن عند تنفيذه سيسهم في تعزيز الأسواق المالية وتنشيط سيولتها، وجذب مستثمرين جدد. ونوه بأن أكبر فائدة للوكالات التجارية من الإدراج في سوق الأسهم، هو الحصول على تمويل رخيص، وبالتالي، إنشاء وقيام مشاريع جديدة.

تعزيز الحوكمة ونقل الإدارة إلى جيل الأبناء

■ دبي- وائل اللبابيدي

قال الدكتور نبيل اليوسف، الرئيس التنفيذي في «المجموعة الدولية للاستشارات» إن قرار مجلس الوزراء الأخير بشأن تعديل قانون الوكالات التجارية والسماح لها بالتحول إلى شركات مساهمة عامة يأتي لمعالجة بعض التحديات التي كانت تواجهها الشركات العائلية الوطنية والتي لديها وكلات أجنبية. وأوضح اليوسف: «التحدي الأول هو إصرار الشركات الأجنبية على مطالبتها بجزء أكبر في قرارات الشركة وطريقة إدارتها، والتحدي الثاني انتقال الإدارة من جيل المؤسسين إلى جيل الأبناء ما ولّد تحديات تتعلق بالحوكمة وهيكلية اتخاذ القرارات فيها. التحول إلى شركات مساهمة عامة سوف يساهم في تعزيز ممارسات الحوكمة ويعزز قدرة الشركة على استقطاب الكفاءات العالمية سواء في إدارتها التنفيذية أو مجلس إدارتها ما سيعزز قدرتها التنافسية واستمراريتها في المستقبل».

ولفت اليوسف كذلك إلى أن تحول هذه الوكالات إلى شركات مساهمة عامة سوف يساهم في استقطاب استثمارات أجنبية جديدة إلى الإمارات وإيجاد فرص استثمارية جديدة للمواطنين.

الاستثمارات التقنية

من جانبه قال ياسر زين الدين، الرئيس التنفيذي في شركة «إي هوستنج دانا فورت» المتخصصة بخدمات الاستضافة المدارة والبنية التحتية السحابية في المنطقة إن تشريعات مجلس الوزراء الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ستسهّل استقطاب المزيد من الاستثمارات الداعمة في المجالات التقنية التي تفتقر إلى المهارات اللازمة في السوق المحلي.

تأثيرات إيجابية

أكد موفق بليش، المدير التجاري في شركة «كابارول للذهانات» ومقرها دبي، أن قرار مجلس الوزراء سيكون له تأثيرات إيجابية كبيرة سواء على مستوى الاقتصاد أو الشركات أو حتى الأفراد. فعلى صعيد الاقتصاد الكلي بشكل عام، يمكن جني فوائد عدة من هذا القرار، وذلك لأن سوق الخدمات المالية في الإمارات تعد من أهم المقاييس التي يعتمدها المستثمرون الأجانب حول العالم لمعرفة مدى قوة اقتصاد الدولة. فوجود سوق مالي قوي يستوعب المئات من الشركات وأداء مالي جيد من شأنه أن يساعد الدولة على استقطاب استثمارات أجنبية من الخارج. أما بالنسبة للشركات، فإن توسع رساميل الشركات مع طرحها للاكتتاب العام يحفز توسعاتها وقدراتها التنافسية في السوق. وهذا الأمر ينعكس أيضاً بالإيجاب على المواطنين العاديين، الذين لا يمتلكون القدرة على افتتاح مشاريع خاصة بهم، إذ يتيح لهم القرار إمكانية أن يصبحوا مساهمين في الشركات التجارية من خلال شراء أسهم خاصة بها، وبالتالي يفتح أمامهم آفاقاً غير محدودة للاستثمار، ما يرفع من مستوى مداخيلهم ويوفر عليهم الخسائر المحتملة التي قد يتكبدونها في حال فشل مشاريعهم الخاصة.

■ نبيل اليوسف

■ ياسر زين الدين

■ موفق بليش

تحول رقمي

قال ياسر زين العابدين: «من منظور تقني، يشهد العالم في الوقت الحالي تحولاً رقمياً هائلاً، فيما تتبنى المنطقة برامج طموحة للتحوّل الرقمي، وبعدّ تسهيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الأونة عاملاً أساسياً يدعم نمو الدولة». ولفت إلى أن السماح للوكالات التجارية بإدراج عروض الإكتتاب الأولي العام سيساهم في تحسين المناخ الاستثماري ويتيح مزيداً من الشفافية في بيان أداء تلك الوكالات وتعزيز مستوى تنافسيتها، بينما يعمل ذلك أيضاً على تحسين الحوكمة وإيجاد فرص للنمو في الأسواق الثانوية ما يحقق مزايا للمستهلك والعميل النهائي.